

ما دور القانون في النضال الفلسطيني من أجل التحرير؟

كتبه: نورا عريقات . مارس 2014

لمحة عامة

هل القانون الدولي، في إطار المسعى الفلسطيني لتقرير المصير وإعمال حقوق الإنسان، جزءٌ من الحل أم جزءٌ من المشكلة، كما يجادل البعض هذه الأيام؟ تتناول مستشاره الشبكة لشؤون السياسات، نورا عريقات، مواقف القائلين بأن القانون هو المشكلة، ومن ثم تناقش السُّبُل التي يتمنى من خلالها تسخير القانون لخدمة الشعب الفلسطيني. وتُبيّن كيف أن “انتصار حقوق الإنسان لا يُفضي بالضرورة إلى العدالة”， وتدعو إلى وضع برنامجٍ سياسي يوظّف القانون بدلاً من السماح لاستراتيجية قانونيةٍ ما بتحديد السياسة.

طرح السؤال الصائب

ما انفك دور القانون الدولي وحقوق الإنسان يخضع في الأشهر الأخيرة على نحو متزايدٍ إلى التمحیص، بما في ذلك التساؤل عمّا إذا كان ينبغي للفلسطينيين الاستمرار في إقامة الدعاوى أمام المحاكم المدنية والعسكرية الإسرائيليّة، وما إذا كان قانون الاحتلال جزءاً من المشكلة أو جزءاً من الحل؛ وإذا كان لا بد من رفع الدعاوى القانونية أمام المحاكم الدوليّة، فما حجة الفلسطينيين؟

تشترك هذه التساؤلات في قاسم واحد وهو الافتراضُ بأن القانون قادرٌ على تأدية وظيفة إيجابية. غير أن ثمة من يتساءل عمّا إذا كان القانون في حد ذاته هو المشكلة. إن من

الأهمية بمكان أن ننظر إلى مزايا كل مقاربةٍ وما يترتب عليها من أجل بيان الدور اللائق والسليم للقانون الدولي وحقوق الإنسان في النضال الفلسطيني الساعي إلى التحرير. وهذا ما ترمي إليه هذه الورقة السياسية، التي تؤكد إمكانية توظيف القانون – رغم كونه أداةً في يد القوي عموماً – لمناهضة الهيمنة إذا ما استُخدم استخداماً استراتيجياً للنهوض بمشروع سياسيأشمل.

لا تكمن المسألة فيما إذا كان القانون حسناً أم سيئاً. فالقانون الدولي وحقوق الإنسان لا يتواجدان في معزلٍ عن السياسة، كما لو كانت صحائف على الرف تحوي قيمةً معروفةً ومطلقة تنتظر من يأخذ بها ويطبقها. بل على خلاف ذلك، يمكن أن يأخذ القانون اتجاهات متعددة اعتماداً على الحركات التي يقترن بها، وطريقة استخدامه، ومستخدِمه. ومن أمثلة ذلك استخدامُ الدول المعتدية القانونَ في كثير من الأحيان لتبرير سلوكها. فقيمة القانون الدولي وفوائده الكامنة تتوقف كلياً على الإطار السياسي الأوسع الذي يعطي القانون معناه. إن وجود إطارٍ سياسي يتحدى ميزان القوى هو حاجةٌ ضرورية لتجنب الانزلاق إلى وهم إحراز التقدم بناءً على تقريب الحقوق شكلاً لا جوهرًا.

لا يُقدّم القانون الدولي وحقوق الإنسان والخطاب المرتبط بهما حلاً سحرياً لإحراز ونيل حقوق تقرير المصير للفلسطينيين، فتلك مجرد أدوات ينبغي استخدامها بموازاة مجموعة من الأدوات الأخرى الفعالة. ومن دون وجود الهياكل الوطنية الناظمة والهيئات التمثيلية القادرة على خلق رؤية سياسية واستراتيجية لتقرير مصير الفلسطينيين، قد يتبس الأمر على البعض ويظنو أن القانون الدولي وحقوق الإنسان هما الإطار السياسي نفسه.

القضية الفلسطينية هي قضية حقوق إنسان بالتأكيد، ولكنها في المقام الأول كفاحٌ من أجل التحرر الوطني. فتقرير المصير في حد ذاته هو حقٌّ من حقوق الإنسان، ويمكن من الناحية النظرية التعبير عن المطالب والمظالم الفلسطينية بواسطة خطاب القانون. غير أن هذا الطرح يفترض فضيلةً لا يجدها القانون. فالقانون والعدالة لا يسيران يدًا بيد، فهو في العادة يخدم الوضع الراهن أو أرباب السلطة. وهذا يقتضي اتباعَ نهجٍ متكامل يتضمن استخدام القانون حين يتمنى إحقاق العدالة، وانتهاج السُّبُل السياسية حين يعمل القانون نفسه على ترسیخ

المخرجات المجحفة.

إنَّ مَنْ يعتمدُ عَلَى القَانُونِ الدُّولِيِّ وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ مِنْ دُونِ إِطَارٍ سِيَاسِيٍّ وَاضْطَرَّ يَخَاطِرُ أَيْضًا بِإِرْسَاءِ خَطَابٍ "الْحَقُوقِ الْمُتَنَافِسَةِ" وَالَّذِي "تَنَافَسَ" بِمَوْجَبِهِ حَقُوقَ الْفَلَسْطِينِيِّينَ مَعَ حَقُوقِ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ الْيَهُودَ بِلَ وَهَتَّى مَعَ حَقُوقِ الْيَهُودَ بِعُمُومِهِمْ. يَقْلُلُ إِطَارُ السِّيَاسِيِّ مِنْ هَذَا الْخَطَرِ إِذْ يُسَنِّدُ قِيمَةً لِلْقَانُونِ وَيُسْتَخْدِمُهُ لِلْمَسَاعِدَةِ فِي النَّهْوَضِ بِحَرْكَةِ سِيَاسِيَّةٍ تَبْرِيِّي لِمَسَأَلَةِ مُسْتَقْبِلِ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ الْيَهُودَ أَيْضًا. لَذَا فَإِنَّ الْحَلَّ يَكْمَنُ فِي وُجُودِ بَرْنَامِجٍ سِيَاسِيٍّ يَوْظِفُ الْقَانُونَ، وَلَيْسَ اسْتَرَاتِيجِيَّةً قَانُونِيَّةً تُحدِّدُ السِّيَاسَةَ.

لَا تَحَاوِلُ هَذِهِ الْوَرْقَةُ السِّيَاسِيَّةَ إِيْجَادَ إِطَارٍ سِيَاسِيٍّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلَ؛ وَإِنَّمَا تَتَحرِّي مَسَأَلَةُ الْقَانُونِ وَالسِّيَاسَةِ مَعَ التَّرْكِيزِ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ، وَيَسْعِي إِلَى إِثْرَاهُ الْحَوَارِ، وَيَدْعُو إِلَى التَّعْمِقِ فِي الْبَحْثِ فِي الْقَضَايَا الْمُخْتَلِفةِ الْمَطْرُوحَةِ. تَعْرُضُ هَذِهِ الْوَرْقَةُ السِّيَاسِيَّةَ فِي مُسْتَهْلِكِها بَضْعَةَ خَلْفَاتٍ نَظَرِيَّةٍ أَسَاسِيَّةٍ مَرْتَبَطَةٍ بِالْقَانُونِ الدُّولِيِّ وَالْاسْتَرَاتِيجِيَّاتِ الْقَانُونِيَّةِ. وَمِنْ ثُمَّ تَتَنَاوِلُ النَّقْدُ الْلَّاذِعُ الَّذِي يَوْجِهُ الْبَاحِثُونَ الْفَلَسْطِينِيُّونَ لِلْقَانُونِ. وَتَتَنَظَّرُ فِي قَسْمِهَا الْآخِيرِ فِي فَوَائِدِ تَوْظِيفِ الْخَطَابِ وَالْاسْتَرَاتِيجِيَّاتِ الْقَانُونِيَّةِ، وَفِي سُبُّلِ إِدْرَاكِ تَلَاقِ الْفَوَائِدِ كَامِلَةً.

أَلْفَ مَشْكُلَةُ وَالْقَانُونُ وَاحِدٌ

لَا تَقْتَصِرُ مَسَأَلَةُ نَفْعِيَّةِ الْقَانُونِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحَرْكَاتِ الْعَدَالَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ. وَفِيمَا يَلِي سَرْدٌ مَوجِزٌ لِبعضِ أَبْرَزِ الْخَلْفَاتِ النَّظَرِيَّةِ حَوْلَ الْقَانُونِ الدُّولِيِّ، وَالْاسْتَرَاتِيجِيَّاتِ الْقَانُونِيَّةِ، وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ.

1. أُوجِدَتِ الْقُوَى الْغَرْبِيَّةُ الْقَانُونِ الدُّولِيِّ فِي سِيَاقِ اسْتِعْمَارِيِّ لِتَنظِيمِ عَلَاقَاتِهَا مَعَ الدُّولِ، وَتَعْزِيزِ هِيمَنَتِهَا وَاستِغْلَالِهَا لِلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ ضَمِّنَ مَنَاطِقِ نَفْوِهَا الْاسْتِعْمَارِيِّ. وَهَكَذَا إِنَّ تَطْبِيقَاتِ الْقَانُونِ الدُّولِيِّ تُرْسِخُ هَذِهِ الْعَلَاقَةَ غَيْرِ الْمَتَنَاظِرَةِ الَّتِي تَضُرُّ الدُّولِ الْمُتَحَرِّرَةِ مِنْ اسْتِعْمَارِ ضَرَرًا هِيكَلِيًّا، وَتَعْوِقُ قَدْرَتِهَا عَلَى تَقرِيرِ مَصِيرِهَا اقْتَصَادِيًّا وَسِيَاسِيًّا عَلَى الْمَسْتَوِيِّ الْعَالَمِيِّ.



حتى الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة حديثاً المُنضمة لعضوية الأمم المتحدة لم تعالج هذا الاعتلal الهيكلـي لأن السلطة الوحيدة لإنفاذ القانون الدولي لا تزال في يد مجلس الأمن الدولي، مما قيـد بشدة فاعلية القانون ولا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيث استطاعت القوى المتمتعة بـحق الفيتو وحلفاؤها أن يـحبـطـوا المحـاوـلات الـرامـية إـلـى مـاحـسـبة الدول القوية داخل مجلس الأمن وأمام المحكمة الجنائية الدولية.

2. سـبـلـ الـانتـصـافـ الـقـانـونـيـةـ مـحـدـودـةـ بـطـبـيـعـتـهاـ لـأـنـهـاـ تـسـعـيـ إـلـىـ إـلـصـاـحـ وـلـيـسـ التـغـيـيرـ الجـزـرـيـ.ـ لـذـاـ،ـ فـإـنـ الـحلـ القـائـمـ عـلـىـ الـحـقـوقـ يـضـمـنـ نـتـائـجـ غـيرـ جـزـرـيـةـ تـتـسـامـحـ معـ الـتـقاـوـاتـ وـالـتـبـاـيـنـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ الـتـيـ أـدـتـ إـلـىـ نـشـوبـ النـزـاعـ فـيـ الـمـقـامـ الـأـوـلـ.ـ وـبـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ فـإـنـ السـعـيـ مـنـ أـجـلـ إـحـادـاثـ إـصـلـاحـاتـ تـشـريعـيـةـ تـدـريـجـيـةـ يـهـدـدـ بـتـحـوـيلـ النـضـالـ جـمـاعـيـ إـلـىـ نـضـالـ فـرـديـ.ـ وـحـينـ يـتـسـنـيـ لـلـأـشـخـاصـ أوـ الـجـمـاعـاتـ الـمـطـالـبـةـ بـتـدـابـيرـ تـعـوـيـضـيـةـ ضـمـنـ حـدـودـ الـقـانـونـ،ـ يـكـونـ إـنـفـاذـ الـمـخـرـجـاتـ الـقـانـونـيـةـ مـتـوـقـفـاـ عـلـىـ التـرـتـيبـاتـ الـأـمـنـيـةـ الـقـائـمـةـ.ـ لـذـاـ،ـ فـإـنـ مـقـاـوـمـةـ اـحـتكـارـ الـدـوـلـةـ لـلـعـنـفـ وـالـقـوـةـ لـاـ تـكـوـنـ كـافـيـةـ أـبـدـاـ،ـ وـتـحـلـ الـمـظـالـمـ الـفـرـديـةـ مـحـلـ الـمـظـالـمـ الـمـجـتمـعـيـةـ عـلـىـ نـحـوـ يـُـبـرـئـ الدـوـلـةـ.

3. يـدـعـوـ الـقـانـونـ،ـ وـلـاـ سـيـماـ قـانـونـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ إـلـىـ نـهـجـ الـعـالـمـيـةـ وـيـُـجـرـدـ الـنـزـاعـاتـ مـنـ السـيـاسـةـ وـيـُـحـلـ مـحـلـهـ إـطـارـ "ـالـحـقـوقـ الـمـنـافـسـةـ".ـ فـتـمـحـىـ الـمـطـالـبـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـمـظـالـمـ التـارـيـخـيـةـ بـعـيـةـ تـحـقـيقـ الـمـساـواـةـ أـمـامـ الـهـيـئـاتـ الـإـدارـيـةـ فـيـ الـدـوـلـةـ.ـ غـيرـ أـنـ هـذـاـ إـلـاجـازـ لـاـ يـنـصـ عـلـىـ أـنـ الـجـمـاعـاتـ الـمـحـظـيـةـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـتـخلـىـ عـنـ اـمـتـيـازـاتـهـاـ وـأـوـ ماـ إـذـاـ كـانـ يـنـبـغـيـ تـعـوـيـضـ الـجـمـاعـاتـ الـمـحـرـومـةـ عـمـاـ لـحـقـ بـهـاـ مـنـ أـضـرـارـ وـكـيفـ يـنـبـغـيـ تـعـوـيـضـهـاـ.

في حـالـتـيـ جـنـوبـ إـفـرـيـقيـاـ مـاـ بـعـدـ الفـصـلـ العـنـصـرـيـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ مـاـ بـعـدـ صـدـورـ قـانـونـ الـحـرـيـاتـ الـمـدـنـيـةـ،ـ وـصـلـتـ درـجـةـ إـعـمـالـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ إـلـىـ حدـ إـزـالـةـ الـعـقـبـاتـ أـمـامـ السـوـدـ دونـ تـطـبـيقـ سـيـاسـاتـ لإـعادـةـ التـوزـيعـ وـتـدـابـيرـ لإـعادـةـ التـأـهـيلـ مـثـلـ التـعـوـيـضـاتـ الـهـادـفـةـ إـلـىـ إـيجـادـ مجـتمـعـ أـكـثـرـ عـدـلاـ.ـ وـعـلـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ ظـلتـ ثـرـوـةـ الـبـيـضـ وـأـمـتـيـازـاتـهـمـ الـمـبـنـيـةـ عـلـىـ الـاستـرـقـاقـ وـالـعـملـ بـالـسـخـرـةـ كـمـاـ هـيـ،ـ لـأـنـهـ لـوـ اـتـخـذـتـ إـجـرـاءـاتـ ضـدـهـاـ لـكـانـ اـنـتـهـاكـاـ لـحـقـوقـ السـكـانـ الـبـيـضـ الـإـنسـانـيـةـ بـمـوـجـبـ الـقـوـانـينـ السـارـيـةـ.ـ وـهـكـذاـ،ـ فـإـنـ اـنـتـصـارـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ لـاـ يـؤـديـ بـالـضـرـورةـ إـلـىـ



العدالة.

فلسطين والوعود الجوفاء

في ضوء هذه الجدل، ما الذي يمكن أن يجنيه الفلسطينيون من القانون الدولي وحقوق الإنسان؟ يُصرّ العديد من الباحثين والكتاب المرموقين على أنه ليس لفلسطين الكثير لتجنيه، بل الكثير لتخسره، إذا أصرت على إطار قانوني يعتمد على بُنية القانون الدولي. تتناول سamer إسمير

In the Land of the International: Palestine,

Revolution and War

[فلسطين والثورة وال الحرب في العرف الدولي] كيف أنَّ لجوء منظمة التحرير الفلسطينية إلى الدبلوماسية والقانون الدولي في أوائل السبعينيات حولَها من حركة مناهضة للاستعمار إلى محاولةٍ لإقامة دولة فلسطينية. وتقول إسمير إن ذلك أحدث انفصاماً بالغاً بين حجم فلسطين في الساحة الدولية وحالها وحال الفلسطينيين على أرض الواقع. وهذا التناوُل يشوه نطاق النزاع ويجهّن الحاجة الملحة من أجل التحرر الفلسطيني.

ينتقد كريم ربيع ومزننة قاتو في مقالهما المعنون "Against the Law" [ضد القانون] الارتكان إلى القانون الدولي ولا سيما إلى النهج القائم على الحقوق. ويُصرّان على أن هذا النهج قد فشل في بناء حركة تضامنٍ قويةٍ مناهضةٍ للاستعمار لا تقتصر على المطالبة بتحويل مسار جدار الفصل العنصري وحسب، على سبيل المثال، وإنما تدعوا إلى إزالتة تماماً.

ومن وجهة نظر مختلفة، تحذر لمى أبو عودة في مقالتها "The Limits of International Law Legalese" [حدود مفردات القانون الدولي] من أن القانون يشجع المحامين على المغالاة في مرافعاتهم، ومن ثم يقوم المحكّم بالتوقيق بينها عن طريق "قسمة الخلافات" بين الطرفين. ومع أن النتيجة أفضل قليلاً بالنسبة للفلسطينيين، إلا إنها تظل بعيدةً جداً عن العدالة الفعلية. وبالمثل، يُعدد نمر سلطاني في مداخلته في المائدة المستديرة التي عقدتها المجلة الإلكترونية جدلية تحت عنوان "Occupation Law: Part of the Solution or the Conflict?" [قانون الاحتلال: جزءٌ من الحل أم جزءٌ من النزاع]

أوجه عجز القانون في تقرير العدالة ضمن أي سياق. وفي حالة الفلسطينيين بوجه خاص، يتعامل القانون مع الانتهاكات الإسرائيلية باعتبارها انحرافات سلوكية وليس كمكونٍ أساسي لطابع إسرائيل. ويزداد هذا الإطار سوءاً لكون المطالبات الفلسطينية بموجب القانون الدولي حكماً مجازاً، ولا تمثل وبالتالي مطالبةً موحدةً ضد الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي.

يطرح الكتاب في هذه الأمثلة ادعائين متربطين: الأول هو أن الاستراتيجيات القانونية غير كافية للأخذ بيد الفلسطينيين إلى التحرر، والثاني هو أن النهج القائم على الحقوق يهون إرث الاستعمار الاستيطاني المستمر أو يمحوه تماماً. يعمل النهج الاستراتيجي والخطاب القانوني مجتمعين على تطبيع إسرائيل، وفي أحسن حالاتها، يسعian لإصلاحها لا أكثر. ولكن ما قيمة الإصلاح القانوني في إسرائيل إن لم يُطعن في الأساس الذي تقوم عليه؟ وهذا أمرٌ خطير ولا سيما إذا قُسّمت القضية الفلسطينية إلى عدة أجزاء غير مترابطة. فعلى سبيل المثال، ماذا لو منحت إسرائيل مواطنيها الفلسطينيين فرصةً أفضل في التوظيف والتعليم والرعاية الصحية، وإدماجاً أكبر في الجيش – وهو توجّه قد بدأ بالفعل – على حساب الاعتراف بالمطالبات القومية لسكانها الأصليين الأقلية؟ وماذا لو حظي حق العودة بالاعتراف ولكن أصرت إسرائيل على تسهيل العودة والتغويض وإعادة التأهيل والإدماج في المجتمع بطرق تُبقي على الامتيازات التي تمنحها لمواطنيها اليهود من خلال تركيز السكان الفلسطينيين في معازل؟

لا يعالج القانون هذه القضايا على نحو وافٍ، وهي مسائل سياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية إنهاء وتفكيك الاستعمار. لا يقتضي إنهاء وتفكيك الاستعمار إزالة المستوطنين، كما تُبيّن نماذج تاريخية مختلفة، ولكنه يتطلب على الأقل اعترافاً بتاريخ الاستعمار والتزاماً ببناء مجتمع يؤكد على الأهمية المركزية للسكان الأصليين بالنسبة للمجتمع. أمّا ما يعني ذلك أو كيف ينبغي أن يكون فهو خارج إطار هذه الورقة السياسية، بيد أن الحقيقة هذه شقين: أولاًً إثبات أن المشكلة لا تكمن في القانون في حد ذاته، وثانياً، الإشارة إلى أن الهياكل الوطنية الناظمة، سواء الرسمية أو غير رسمية، قادرةً على توفير الإطار السياسي اللازم لتوظيف القانون في خدمة حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

يُعدّ القانون الدولي وحقوق الإنسان، سواءً في ظل وجود إطار سياسي أو في غيابه، أدوات تشبه إلى حدٍ كبير وسائل الإعلام، ووفود التضامن، ومشاريع توأمة المدن، والمظاهرات الشعبية. فمن غير إطار سياسي، يمكن استخدامها كأدوات لتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيليّة، وتمكين القيادة الفلسطينيّة من مقاومة الاستسلام السياسي أو مقاومة الإملاءات العسكريّة والدبلوماسيّة والاقتصاديّة. ولكن ضمن الإطار السياسي، يمكن استخدام هذه المكاسب التكتيكيّة لطرح تصور لإنهاء وتفكيك الاستعمار.

يُحدّر النقاد من أن القانون، كما هو مستخدمُ اليوم، يُعبّر عن معنى العدالة بالنيابة عن الفلسطينيين، وبالتالي يسلب صوت الفلسطينيين السياسي والجماعي. ومع ذلك، ورغم صحة هذه النقطة، فإنها لا تُعبر عن جسامّة الأزمة الراهنة. وفي الوقت الحاضر، تستأثر لغة القانون الدولي وحقوق الإنسان بحجمٍ كبير غير متناسب ضمن الخطاب بشأن فلسطين، والسبب في ذلك تحديداً غياب جسمٍ وطني فلسطيني يُمثل إرادة الشعب الفلسطيني ويُعبّر عنها بوضوح. وفي حين قد يتقدّم الفلسطينيون عموماً على النقاط الأساسية للوحدة التي تحدد نضالهم، فإن غياب رؤيةٍ واضحةٍ بشأن تقرير المصير تقدم خريطةً لإنهاء وتفكيك الاستعمار يقوّض التكامل بين القانون والحركات السياسيّة.

على الرغم من المحاوّلات العديدة لإعادة تشكيل هيئةٍ وطنية ومنحها ولاليةً تمثيليّةً بهدف قيادة عملية إنهاء وتفكيك الاستعمار – بوتيرة متามية كما في حركة الشباب الفلسطيني شبكة الحالية الفلسطينيّة في الولايات المتحدة، وعلى نحو أكثر شموّلاً كما في الجهود الرامية إلى انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني – فإن أيّاً من هذه المحاوّلات لم يتطور بما يكفي. وحتى الآن، ومنذ انهيار شرعية منظمة التحرير الفلسطينيّة، باتت اللجنة الوطنيّة التابعة للحركة الفلسطينيّة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع المدني الفلسطيني ومن ضمنها المنظمات والأفراد والأحزاب السياسيّة؛ ولا تزال الأقدر على الدعوة للتضامن بالنيابة عن الفلسطينيين. وسعياً لتمثيل مصالح عموم الفلسطينيين تمثيلاً لا كافياً دونأخذ مكان منظمة التحرير الفلسطينيّة، اختارت حركة المقاطعة أن تتجنب صراحةً التساؤلات عن الحل السياسي الملائم للقضية الفلسطينيّة، واختارت عوضاً عن ذلك أن تركز على الحقوق. وبذلك، ضمنت الحركة الاستدامة،

وتمحضت عن حركةٍ لامركزية أقل عرضةً للاختراق والتخريب. وبالإضافة إلى إعادة تأهيل وحدانية الجسم الوطني الفلسطيني، أكدت حركة المقاطعة على وجوب التمسك بحقوق الإنسان الفلسطيني بغض النظر عن الحل السياسي.

إن حركة المقاطعة ودعوتها القائمة على الحقوق لا تحول دون الدور الممكِن أن تؤديه المنظمات الوطنية الأخرى المنبثقة من مخيمات اللاجئين أو الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الداخل الفلسطيني المحتل أو في الخارج والشتات. بل على العكس من ذلك، لا بد من وجود هيكل سياسي بديل ذي ولادة تؤهله للقيادة من أجل تجاوز المأزق الذي يواجهه الفلسطينيون الذين لن ينعموا بالحرية بالتعلق بذيول الاستحقاقات القانونية الالمتحقة. فليس بوسع القانون الدولي وحقوق الإنسان الحلوُّ محل المطالب السياسية لحركات التحرر الوطني، ولكن بوسعه أن يساعدها في تحقيق أهدافها.

تحديد قدرة القانون الكامنة

على الرغم من المخاوف التي نوشت أعلاه، يخاطر رافضو الاستراتيجية القانونية و/أو النهج القائم على الحقوق رفضًا قاطعًا بإضاعة فرص كبرى لإعادة ضبط توازن القوى. فقد بُرِزَ القانون، ولا سيما في السياسة التي رسختها اتفاقيات أوسلو وـ“عملية السلام” التي صاحبتها، باعتباره ثقلاً موازناً محتملاً للإملاءات الكارثية التي تُملِّيها السلطة المجردة.

يحصل هذا بطرقٍ رئيسية ثلاثة: أولاً، بتحدي الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية غير المُمثلة التي استغنت عن استراتيجية المقاومة من أجل الاستفادة من وعود البراغماتية الأمريكية المضللة. وثانياً، باستخدام نص القانون لفضح التلاعب الإسرائيلي به من أجل إيجاد شرعية قشرية خداعية مبنية على سيادة القانون. وثالثاً، بالطعن في شرعية النظام الإسرائيلي الجائر برمته وليس فقط داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وسوف يتناول هذا القسم السُّبل التي تتيح استخدام القانون، وبعض الحالات التي استُخدم فيها القانون بالفعل، لتحدي ميزان القوى بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.

1. جبر الضرر الذي تسببت به القيادة الفلسطينية غير المُمثلة

تخلت منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية عن مطالباتها بمحاجة القانون الدولي من أجل تعزيز مواقف تفاوضية وهمية. وطلبت من دول أخرى أن تعبّر عن دعمها لحرية الفلسطينيين من خلال توفير الدعم الدبلوماسي والمالي لعملية السلام بغض النظر عن آثار تلك العملية. وفي هذا السياق، يبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال، مستعدةً لقبول المستوطنات كواقعٍ جديدٍ وـ“مبادلة” أراضٍ مع إسرائيل بدلاً من المطالبة بإزالة تلك المستوطنات. والأهم من ذلك هو أن القبول بالمستوطنات يضيّعُ الفرصة لمواجهة منطق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الذي ينطوي على الترحيل القسري المستمر للسكان الفلسطينيين. فالمستوطنات ليست عوائق مادية فقط، ولا تستطيع هذه البراغماتية أن تتفافى المشروع التوسعي العنصري الإسرائيلي. فهذه ليست مسألةً قانونيةً وحسب، بل هي قضيةٌ أخلاقيةٌ تكمن في صميم الكرامة المتأصلة والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، فإن لغة القانون والآليات المرتبطة به تُمكّن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من التدخل في عمليةٍ تهيمن عليها الجهات الفاعلة الحكومية وشبه الحكومية. فقد أتاحت الإشارات المتكررة إلى اتفاقيات جنيف الرابعة، ولا سيما إلى جريمة الحرب المتمثلة في توطين السكان المدنيين للدولة على الأرض التي تحتلها، إمكانيةَ الطعن في التوسيع الاستيطاني الإسرائيلي بالطلب من الدول أن تتصاعد للمطالب الفلسطينية على أساس القانون الدولي بدلاً من الانصياع للقيادة الفلسطينية التي اختارت نفسها بنفسها. وعلاوةً على ذلك، إن الإصرار على أن مبادلة الأراضي في حد ذاتها ترقى إلى كونها جريمة حرب يعزز هذه المطالبات ويُبرّزُ منطق الاستعمار الاستيطاني وتاريخه والذي يبدو أن القيادة الفلسطينية مستعدةً تماماً لنسائه.

2. فضح الشرعية القشرية الخداعية المبنية على سيادة القانون

تستند إسرائيل في كافة إجراءاتها إلى القانون لأن النظام المعولم الذي تقوم الدول عليه يُقدس سيادة القانون. فعلى سبيل المثال، تُنفذ إسرائيل عمليةً لتدمير غزة بالجملة تحت مسمى “الدفاع عن النفس”. وتحجّم إسرائيل عن منح العائلات تصاريح لبناء المساكن، وبعدها تعلن أن المنازل المبنية غير قانونية، ثم تهدمها. يُعدُّ الصندوق القومي اليهودي، على سبيل المثال،كياناً غير حكومي ويمكّنه، وبالتالي، التمييز من الناحية القانونية ضد غير اليهود. يشكّل

ممثلوه، عن قصد، قرابة نصف عدد العاملين في سلطة أراضي إسرائيل التي تدير أراضي الدولة بهدف تيسير التخطيط الحضري التميزي العنصري الذي يحابي الإسرائيليين اليهود. وفي حالة أخرى، يُعلن الجيش الإسرائيلي طرقاً معينة في وادي الأردن مناطق عسكرية مغلقة ومن ثم يفرض غرامات على الفلسطينيين عند عبورها – رغم أن تلك الطرق تفصل الفلسطينيين عن أراضيهم ومدارسهم وعائلاتهم مما يؤدي إلى تفكك مجتمعاتهم وأو نزوحهم قسرًا. وهكذا، لا تتفاوت إسرائيل توظف القانون في كل مرة ساعية لاكتساب الشرعية كدولةٍ ديمقراطية تقوم على سيادة القانون.

لكن ليس كل ما هو قانوني شرعاً بالضرورة. فإسرائيل تستخدم القانون صراحةً لخلق شرعية قشرية خداعية. لذا، لا بد للنضال الفلسطيني من أجل التحرر أن ينزع هذه القشرة ويوضح طبيعة إسرائيل العنيفة والتمييزية السافرة. إن استخدام مواد القانون (مثل الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وترحيل السكان قسرًا باعتباره جريمة حرب، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري) هو أداةً مفيدة للطعن في تلاعب إسرائيل بالقانون.

3. تحدي شرعية المشروع الاستيطاني الاستعماري ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي

كان النضال الفلسطيني يتمتع برقي أخلاقي في حقبة سابقة سعت فيها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية عديدة لتحديد ماهية العنف المشروع وغير المشروع في سياق حركات عدة تهدف لإنهاء وتفكيك الاستعمار. وفي عالمنا الخاضع للهيمنة الأمريكية، أدرج النضال الفلسطيني في إطار خطاب الإرهاب ومكافحة الإرهاب الذي طمس المثل الأخلاقية التي تقوم عليها القضية الفلسطينية. غير أن خطاب حقوق الإنسان، إلى جانب عدد متزايد من الحركات الشعبية، ما فتئ يفضح إفلات الإطار الأمني ويساعد في إعادة تأطير القضية الفلسطينية باعتبارها نضالاً لا يخوضه السكان الأصليون ضد الهيمنة الاستعمارية في الشطر الشمالي من العالم.

على سبيل المثال، ماذا تستفيد إسرائيل أمنياً بتهويد القدس الشرقية؟ وكيف يتعزز تقوتها العسكرية النوعي بزراعة غابة على أنقاض 70,000 منزل يعود لمواطني فلسطينيين بدو؟

وكيف يمكن لتطبيق مجموعتين من فئتين من القوانين على فئتين من الناس لا يُفرّق بينهما سوى الدين والجنسية أن يعزز أمان كل من يقطن بين البحر المتوسط ونهر الأردن؟

وبطروح هذه الأسئلة والنأي بفلسطين عن الخطاب الأمني باتجاه خطاب إنساني وحقوقي، يؤدي القانون الدولي وحقوق الإنسان وظيفتها الأهم والأبرز ألا وهي الطعن في شرعية نظام الاستعمار الاستيطاني ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي. وهناك سببٌ يدعوه هوارد كوهن، المدير التنفيذي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك)، لوصف حركة المقاطعة كثاني أكبر تهديد لإسرائيل بعد إيران القادرة نووياً، ليس لأن الحركة تهدد بإفلات إسرائيل، ولكن لأنها قادرةٌ على وضعها في عزلة، وجعلها على حد تعبير وزيرة العدل الإسرائيلية تسبيبي ليفني **“مستوطنةٌ منعزلةٌ عن العالم”**. وهذا ما يصفه ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والذي شارفت ولايته على الانتهاء، بأنه **“حرب الشرعية”**. وهذه الحرب تتقد المعركة ضد شرعية ممارسات إسرائيل في تشريد الفلسطينيين وسلب ممتلكاتهم وإقصائهم، بغض النظر عن الغرض السياسي، إلى ساحة قتال عالمية.

لقد ساعد توظيف خطاب حقوق الإنسان في تسلیط الضوء على المفارقات الصارخة التي تجسدها إسرائيل. فعلى سبيل المثال، تروّج إسرائيل لنفسها على أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، بيد أنها تعتبر المساواة لمواطنيها من غير اليهود بمثابة الدمار لها. وبالمثل، تقوم هوية إسرائيل على كونها دولةً للاجئين، ومع ذلك تستمر في إقصاء اللاجئين الذي هجّرّتهم ولا تتفاک تواصل مشروعها الرامي إلى نزع ممتلكاتهم.

يمكن إقامة هذه الحجج دون الحاجة إلى الحديث عن القانون والحقوق. غير أن إثارتها كمبادئ عالمية يُظهر أن إسرائيل تحظى فعلاً بمعاملةٍ مختلفة، إذ تتمتع بالمساواة مع جميع الدول الأخرى في حين أن أفعالها فوق القانون. إن استخدام إطار عالمي يدل على عدم شرعية الاستعمار الاستيطاني ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وعلى طابعه الاستثنائي وطبيعته الشاذة. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى إطار سياسي يهدف إلى إنهاء وتقسيم الاستعمار يخاطر بإعطاء القانون القدرة على الحلول محل المطالب الفلسطينية بدلاً من أن يكون أداةً للنهوض

بها. وفي هذه الحالة، يتطلب التكامل إرساء برنامج سياسي قادرٍ على توظيف القانون على أفضل وجه.

لا يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الفلسطينيون اليوم في وفرة القانون واللغة القانونية وإنما في غياب الهياكل الناظمة والهيئات التمثيلية القادرَة على وضع الرؤية والاستراتيجيات والقيادة السياسية الازمة للنهوض بطلعات الفلسطينيين كافة. والمطلوب هو إطارٌ للتكامل: فتطوير برنامج سياسي وقيادة سياسية ممثلة للشعب الفلسطيني يمكنه أن يضفي على القانون معنى خاصاً وأن يمكنه من تأدية دوره في النهوض بحركة التحرر الفلسطيني. وحتى ذلك الحين، ينبغي للناشطين السياسيين والمدافعين القانونيين على حد سواء أن يستخدموا القانون الدولي وحقوق الإنسان استخداماً استراتيجياً من أجل فضح طبيعة إسرائيل العنصرية والقمعية. وينبغي أن يتمتع الفلسطينيون عن استهداف القانون ومهاجمته باعتباره السببَ في الاختلال القائم ولو أغرىهم أو استهواهم ذلك. صحيحُ أن القانون وما يرتبط به من استراتيجيات يعج بالمشاكل، إلا أنه ليس مَصدرها.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. ترافق شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.